

إيران تنقل أعباء تقلص إيرادات النفط إلى كاهل المواطنين

بيع صكوك نفطية للمواطنين لن يوفر تمويلات ويزيد عبء الدين

واصلت إيران سياسة التحايل على العقوبات الأميركية وهذه المرة برمي الكرة الملتهبة إلى المواطنين وذلك ببيع صكوك نفطية لهم لدعم الخزنة العامة للدولة وسد الفجوة في الموازنة الناتجة عن تبخر عوائد صادرات النفط وتداعيات الوباء.

طهران - كشفت إيران عن اعترافها بدعم خزائن الدولة ببيع صكوك نفطية للمواطنين في خطوة تعكس نقل قيادات طهران لتبعات انهيار النفط والعقوبات الأميركية إلى كاهل مواطنيها في مواصلة لسياسة الالتفاف والهروب إلى الحلول الرقعية.

وقال الرئيس الإيراني حسن روحاني الأربعاء إن "إيران تعزّم البدء في طرح أوراق مالية معززة بالنفط على مواطنيها، في إطار جهود الحكومة لتعزيم خزائن الدولة التي تعصف بها العقوبات الأميركية وأزمة فيروس كورونا".

يعاني اقتصاد إيران منذ 2018 عندما انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي بين طهران والقوى الدولية الست وأعدت فرض العقوبات التي تخنق تجارتها النفطية، فضلا عن تأثير تدني أسعار الخام.

وقال روحاني خلال اجتماع لمجلس الوزراء بته التلفزيون "الذهب والدولار ليسا مناسبين للاستثمار. لكن سوق الأسهم والنفط مناسبان". وأضاف "الحكومة تبذل كل ما بوسعها للسيطرة على السيولة والتصدي للعقوبات النفطية. ستساعد الاقتصاد وتوفر الدخل لشعبنا".

وفي أول أيام بدء عودة حركة السياحة الوافدة إلى مصر، استقبلت مدينة الغردقة بمحافظة البحر الأحمر ومدينة شرم الشيخ بمحافظة جنوب سيناء في الأول من يوليو طائرتين قادمتين من العاصمة الأوكرانية كييف.

وأفادت وزارة السياحة والآثار حينها بأنه من المقرر أن تستقبل مدينة الغردقة ومدينة شرم الشيخ خلال الأيام القليلة المقبلة العديد من الوفود السياحية من عدد من الدول منها أوكرانيا وسويسرا وبيلاروسيا، وذلك للاستمتاع بالشواطئ المصرية والجو المشمس والطبيعة الخلابة وممارسة الأنشطة البحرية المختلفة بالبحر الأحمر.

وقال محمود واعظي رئيس مكتب رئيس الجمهورية في تصريحات للتلفزيون الرسمي إن "الخطة ستسمح للإيرانيين بشراء من برميل إلى 100 ألف برميل من النفط أو أكثر".

ولكن أعيد فرض عقوبات جديدة بعد انسحاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الاتفاق في العام 2018 وهي العقوبات الأميركية الأكثر إبلا على طهران.

ويصر معهد التمويل الدولي أنه إذا استمرت العقوبات الأميركية "فبعد عامين من الركود الشديد، سيظل النمو ضعيفا على المدى المتوسط سيرتفع معدل البطالة أكثر ليتجاوز 20 في المئة وستواصل الاحتياطات الرسمية تراجعها إلى حوالي 20 مليار دولار بحلول مارس 2023".

وأضاف المعهد أنه إذا جرى رفع العقوبات الأميركية في المقابل فإن نمو الاقتصاد الإيراني قد يتجاوز 6 في المئة سنويا على أن تستأنف الاحتياطات ارتفاعها إلى 143 مليار دولار وقد يتضاعف الناتج المحلي الإجمالي إلى مثليه ليصل إلى 639 مليار دولار بحلول مارس 2024.

وعمقت هذه الصعوبات الأزمات الاجتماعية في إيران حيث يتوقع المسؤولون ارتفاع تكاليف السكن والمعيشة بنحو 40 في المئة في ظل التضخم الكبير والكساد الذي تقاوم بسبب الوباء وتزايد وطأة العقوبات.

ويصر محللون أن تزايد انغلاق النافذة العراقية، التي كانت تشكل أكبر رئة اقتصادية لإيران، فاقم تداعيات أزمة نقشي الوباء في إيران، التي يقول مسؤولون إنها أكبر بكثير من الأرقام المعلنة.

كما تأثر الاقتصاد الإيراني من انهيار صادرات السلع إلى العراق بسبب حملات واسعة لمقاطعها من قبل العراقيين منذ انطلاق احتجاجات واسعة في أكتوبر الماضي ضد الأطراف السياسية العراقية الموالية لإيران.

رمي كرة النار على عنق المواطنين

إنعاش القطاع السياحي أكبر التحديات في المنطقة العربية

دول تتسابق لتحفيز السياحة لضمان انطلاقها على أسس مستدامة



كورونا لا يمنع ركوب أسنمة الجمال

الاسطوري في حي مصر الجديدة بالقاهرة بالإضافة إلى بناء متحف شرم الشيخ لعرض نحو 6 آلاف قطعة أثرية من شواهد الحضارات المصرية القديمة والرومانية والصينية مع بعض القطع الأثرية الحديثة للحياة الصحراوية في مصر.

وقد برزت بعض العلامات المشجعة. فعلى سبيل المثال، أعلنت سلسلة فنادق راديسون مؤخرا أنها لا تعزّم إبطاء توسع نشاطها في أفريقيا، وتستهدف المغرب ومصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا على وجه الخصوص. وتضم السلسلة حاليا أقل من 100 فندق في المنطقة، وهو رقم تهدف إلى زيادته إلى 150 في غضون خمس سنوات.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الأسواق الناشئة في وضع جيد للاستفادة من التحول المتوقع في المواقع المفضلة لدى المستهلكين. ففي أعقاب الجائحة، سيجذب المزيد من السائحين عن خيارات تمكنهم من الحفاظ على التباعد الاجتماعي. ومن المقرر أيضا أن تصبح المواقع الثقافية المفتوحة في الهواء الطلق الأكثر ارتباجا.

وفي هذا الإطار، ذكرت مجموعة أوكسفورد للأعمال أن مصر تسعى مرة أخرى للاستفادة من هذه الخيارات فقد دأبت القاهرة على الترويج للسفر إلى المواقع الأثرية في صعيد مصر، حيث تقدم خصومات على التذاكر وتخفيضا في رسوم التأشيرة للمسافرين الذين يسافرون إلى المنطقة مباشرة.

وحقق الفيلم الدعائي "رحلة سائح في مصر" نتائج إيجابية على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة، وسجل 80 مليون مشاهدة على الفيسبوك و4 ملايين مشاهدة على تويتر، بالتزامن مع استئناف حركة السياحة الوافدة إلى مصر.

كما تم عرض هذا الفيلم في عدد من القنوات التلفزيونية العربية والدولية؛ مثل شبكة قنوات سي.أن.أن وقناة ديسكفري.

وزارة الآثار المصرية بثت مقاطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي حول المواقع الأثرية المصرية، من بينها مواقع تقليدية وحديثة مثل كنف أثري يرجع للعصر البطلمي في جنوب العاصمة القاهرة، وافتتاح قصر البارون إيمان

الأمنية التي أدخلتها وبروتوكولات الوقاية الصحية الصارمة، ومن بينها تطهير كرات الغولف وارتداء عمال الفنادق والمطاعم الكمامات، مع حظر التزاحم على الشواطئ.

ومن المتوقع زيادة الطلب على السفر الدولي مع تخفيف عمليات الوقاية. ولأن العديد من المسافرين يبحثون عن خيارات ميسورة التكلفة ويمكن الوصول إليها، فقد يقع اختيارهم على وجهات في تلك الاقتصادات الناشئة التي تكون قوانين العمل فيها أكثر مرونة وتكون أهمية السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لديها قد أدت إلى بذل جهود شاملة لجعل الوجهات آمنة ومستعدة لاستقبال الزائرين الأجانب.

كما أوضحت مجموعة أكسفورد للأعمال أن المراحل الأولى من عودة الفتح التدريجي ركزت على السياحة المحلية. وبعد ذلك، تتطلع البلدان التي نجحت في احتواء الفيروس وتسطيح المنحنى إلى استعادة المسافرين الدوليين.

وإبتداء من السبت الماضي، طلب مجلس الإتحاد الأوروبي من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي رفع القيود المفروضة على السفر تدريجيا بالنسبة إلى المقيمين في 11 دولة من دول العالم، ومن بينها تونس.

وأشاد سعيد البطوطي، المستشار الاقتصادي لمنظمة السياحة العالمية، بالمحفزات الحكومية الأخيرة في إمارة دبي والتي شملت رد 50 في المئة من رسم مبيعات الفنادق السياحية لتعزيز السيولة في القطاع الفندقي بما يساهم في دعم وتعزيز نمو القطاع السياحي في الإمارة.

وبالتوازي مع ذلك، تعمل المطارات وشركات الطيران على تطبيق عمليات للحد من المخاطر الصحية المرتبطة بالسفر بالطائرة. وتشمل الاستخدام الموسع للتكنولوجيا اللائحة، ووضع المزيد من أكتشاك الخدمة الذاتية والحوافز الواقية، وإجراء عمليات الفحص "دون لمس".

وستصبح معايير النظافة أولوية قصوى للمسافرين في المستقبل سواء في العبور أو في وجهتهم النهائية، إذ سيظل استخدام معقمات الأيدي والارتداء الإجباري للكمامات والتطهير المتكرر للأماكن العامة وفحص درجة حرارة الضيوف والعاملين جزءا من الإجراءات التي سيطلب من الركاب والسلطات تنفيذها.

وقد أكدت مصر أن الفنادق والمنجعات كثفت من عملية التطهير، علاوة على تطهير المواقع الأثرية وتنظيف الشواطئ. وفي مطلع فيديو جديد عرضت تونس مؤخرا الإجراءات

تواجه المنطقة العربية تحديًا كبيرًا لإنعاش السياحة نظرا لتضررها الشديد من جائحة كورونا، حيث ضرب الوباء حركة السفر العالمي والمطارات وتسبب في شلل المطاعم والفنادق السياحية، ما يجعل من مهمة النهوض بهذا القطاع جسيمة وتحتاج إلى ضبط حوافز واستراتيجيات عاجلة.

بكين - تفيد التقارير والمؤشرات بأن القطاع السياحي وبصفته القطاع الأكثر تضررا من فيروس كورونا سيحتاج إلى سنوات لاستعادة نشاطه المعهود نظرا إلى جبل الخسائر وتبعات الركود الذي ضرب حركة الطيران والسفر ما يجعله من أكبر التحديات أمام الدول العربية لاختصار الزمن وتسريع إنقاذه.

وكان قطاع السياحة في جميع أنحاء العالم، من أشد القطاعات تضررا من جائحة فيروس كورونا. حيث انخفض السفر الدولي بنسبة 80 في المئة على أساس سنوي في أبريل الماضي، وفقا لما ذكره اتحاد النقل الجوي الدولي.

وتوقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تراجع عدد السياح الوافدين عالميا بما يتراوح بين 60 و80 في المئة في عام 2020. وتوقع صندوق النقد العربي أن تمتد فترة تعافي قطاع السياحة والسفر بالمنطقة العربية جراء أزمة كورونا لما بين 3 و6 سنوات.

ومع كل التحديات والصعوبات المشهودة في العام الجاري، يبدو أن الطلب المحتمل لا يزال قويا. فقد أعلن موقع السفر تريبادفيسور مؤخرا أن منصته شهدت زيادات ثابتة أسبوعيا في نشاط البحث منذ أوائل أبريل الماضي. وتستكشف البلدان حول العالم الشكل الذي قد تبدو عليه صناعة السفر بعد كوفيد - 19.

80 في المئة النسبة المتوقعة لتراجع عدد السياح الوافدين عالميا خلال العام الجاري

وتعد السياحة صناعة رئيسية في العديد من الاقتصادات الناشئة. وقد استهدفت غالبية حزم التحفيز هذا القطاع بشكل مباشر، أو وضعت تدابير تعود بالفائدة على هذا القطاع مثل تقديم مساعدة اقتصادية للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وأشار تقرير صادر عن مجموعة "أكسفورد للأعمال" إلى أن مصر، التي يساهم قطاع السياحة فيها مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، تعد مثلا على ذلك، لافتا إلى أن البنك المركزي المصري خصص 3 مليارات دولار في صورة قروض لدعم القطاع السياحي بغاثة منخفضة بجوالي 5 في المئة لدفع رواتب العاملين وإجارات الفنادق والأنوبيسات والسفن البحرية ووكالات السفر.